واقع التنمية البشرية في الجزائر وفقا لدليل التنمية البشرية (HDI)خلال الفترة 2010– 2017

The reality of human development in Algeria according to the Human Development Index (HDI) during the period 2010-2017

نجوى بن عويدة[1]

[1] طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف 01 – الجزائر، benaounedj@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 03 /2019/03 تاريخ القبول:24 /2019/11 **تاريخ النشر**: 19 /2019/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نظرة حول واقع التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017، استدلالا بالمؤشرات المكونة لدليل التنمية البشرية (HDI)، وتسليط الضوء على ما تم تحقيقه في أبعاده الثلاث: الحياة المديدة والصحية، المعرفة والمستوى المعيشي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج خلاصتها أن التحسن الذي شهده الـ (HDI) في الجزائر خلال الفترة المذكورة، كان نتاجا للجهود المبذولة من قبل الدولة في هذا المجال، حيث أدت إلى تحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ وارتفاع متوسطات سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة؛ بينما شهد نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ارتفاعا منذ عام 2013 بعد أن كان قبلها في انخفاض.

كلمات مفتاحية:دليل التنمية البشرية، الجزائر،الحياة المديدة والصحية،المعرفة،المستوى المعيشي اللائق.

تصنيف JEL: I15، I25، I31.

Abstract:

The objective of this study is to provide a snapshot of the reality of human development in Algeria during the period 2010-2017, based on the HDI indicators and highlight what has been achieved in its three dimensions: long and healthy life, knowledge and standard of living.

The study concluded that the improvement in HDI in Algeria during the period Mentioned was a result of the efforts exerted by the State in this field, which led to an improvement in the life expectancy at birth; the high average years of schooling and the number of years Expected study; while GNI per capita has increased since 2013 After it was low.

Keywords: Human Development Index; Algeria; long and healthy life; knowledge; standard of living.

Jel Classification Codes:I15, I25, I31.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de fournir un aperçu sur la réalité du développement humain en Algérie pour la période 2010- 2017, en se basant sur les indicateurs composants l'indice de développement humain (IDH), et de mettre en évidence les résultats réalisés dans ses trois dimensions à savoir : une vie longue et en bonne santé, la connaissance et le niveau de vie.

L'étude a conclu que l'amélioration de l' IDH en Algérie au cours de la période étudiée, était le résultat des efforts déployés par l'état dans ce domaine, ce qui a entraîné une amélioration de l'espérance de vie à la naissance, l'augmentation du nombre moyen des années de scolarisation et du nombre prévu pour celles-ci , tandis que le RNB par habitant a connu une augmentation depuis 2013 après avoir diminué auparavant.

Mots-clés :l'indice de développement humain; Algérie; une vie longue et en bonne santé; la connaissance; le niveau de vie.

Codes de classification de Jel:I15, I25, I31.

المؤلف المرسل: نجوى بن عويدة، الإيميل: benaounedj@yahoo.fr

1.مقدمة:

من دون شك أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، بالرغم من ذلك فقد أدى الانشغال بالنمو وتحقيق الثروة المادية إلى إهمال حقيقة أن التنمية في نهاية المطاف تتعلق بالناس، فانصب الاهتمام على الغنى المادي بدل الاهتمام بالإنسان، وتم التركيز على تعظيم الناتج الوطني الإجمالي بدلا من توسيع الفرص أمام الناس وزيادة قدراتهم وتحسين مهاراتهم. وبسبب تراكم المشاكل المنجرة عن هذا النهج المادي للتنمية، تبين للدول المتقدمة والنامية على حد سواء مدى أهمية العنصر البشري في المعادلة التنموية كأحد أهم الموارد الاقتصادية الذي يتطلب بدوره التنمية والصيانة، ولم يتخذ هذا العنصر مكانه المناسب إلا بعد أن أعتبر الإنسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي بداية ونهاية، والهدف النهائي لأية تنمية منشودة.

ومنذ 1990، استطاع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) أن يقدم نهجا جديد للتنمية ما لبث أن لقي القبول والتجاوب من مختلف دول وهيئات العالم، والمسمى بنهج "التنمية البشرية"، وقد أدى اعتماد هذا النهج خاصة من قبل الدول النامية إلى إدماج البعد الاجتماعي والبشري على الصعيد الاقتصادي بعد أن فشلت الاستراتيجيات الدولية للتنمية في تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الدخول، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي أدركت أهمية العنصر البشري في عملية التنمية، وقد تم ترجمت هذا الإدراك من خلال سياستها الاقتصادية والاجتماعية، الهادفة إلى تعزيز بناء القدرات البشرية وتوسيع فرص المشاركة في التنمية، والاستفادة من عوائدها؛ وذلك عن طريق وضعها وتنفيذها للعديد من البرامج التنموية في مختلف المجالات: التعليمية، الصحية والاقتصادية وغيرها. وعلى ضوء هذا الطرح نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:

ما الذي أثمرت عنه جهود الجزائر في مجال التنمية البشرية خلال الفترة 2010- 2017 في إطار نتائج دليل التنمية البشرية (HDI) ومكوناته؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشكيل نظرة حول واقع التنمية البشرية في الجزائر، وما حققته من مكاسب في هذا المجال خلال الفترة 2010- 2017، استدلالا بالمؤشرات المكونة لـ (HDI) خلال الفترة المذكورة؛ وتسليط الضوء على الجهود والبرامج التي تم وضعها وتنفيذها من قبل الدولة، وعن مدى وكيفية مساهمتها في تطور حالة التنمية البشرية في البلد.

منهجية الدراسة:

- المنهج المستخدم: لدراسة هذا الموضوع، استخدمنا مجموعة من المناهج المتكاملة فيما بينها، حيث قمنا بتوظيف المنهج الوصفي والذي يتميز بكونه منهجا واقعيا يساعد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويعتمد على توفر المعلومات الكافية والصحيحة حولها ضمن فترة زمنية محددة، وهذا ما يتوافق مع هدفنا المتمثل في دراسة واقع التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017. كما قمنا كذلك بتوظيف المنهج الإحصائي، وتحديدا المنهج الإحصائي الوصفي الذي يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع الدراسة، وتفسيرها في صور نتائج لا تنطبق سوى على المجتمع المدروس، وهذا ما يتناسب مع طبيعة دراستنا التي تخص حالة الجزائر تحديدا، وتعتمد بشكل أساسي على معالجة الإحصاءات الواردة في تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وإحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات حول متغيرات الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من أجل التحليل المنطقي والواقعي لتأثير المتغيرات المتنوعة في الظاهرة المدروسة، أي تحليل أثر جهود وبرامج الدولة على تطور مؤشرات دليل التنمية البشرية الخاصة بالجزائر.

- مجتمع الدراسة: كون مستوى تحليلنا هو المستوى الكلي، الذي يهتم بالسياسات العامة، فإن بحثنا ينصب على حالة الجزائر والتي تمثل مجتمع دراستنا.

- فترة الدراسة: تم اختيار فترة الدراسة (2010- 2017)للأسباب التالية:

* بداية الفترة (2010): لأن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)قام اعتبارا من هذه السنة بتغيير في المؤشرات الفرعية الخاصة ببعد المعرفة وبعد مستوى المعيشة، كما قام بالتحول من المتوسط الحسابي إلى المتوسط الهندسي في حساب مجموع الأبعاد الثلاثة للدليل.

* نهاية الفترة (2017): لأن بيانات سنة 2017 هي أحدث الإحصاءات التي نشرها الـUNDPمن خلال تقريره لعام 2018.

2.الإطار النظري للدراسة

خلال هذا الجزء من الدراسة، نسعى إلى عرض الخلفية النظرية لموضوع التنمية البشرية، من خلال التطرق لمفهومها بالتعريف وذكر المبادئ والأهداف؛ ومن ثم التركيز على دليل التنمية البشرية (HDI) بمفهومه، مكوناته، معاييره الدنيا والقصوى، وطريقة حساب كل بعد من أبعاده.

1.2 مفهوم التنمية البشرية:

مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مرن كغيره من المفاهيم ذات الأبعاد الإنسانية، إذ تتنوع الرؤى بشأنه حسب عدد من الاعتبارات الانتمائية، الأيديولوجية والتخصصات العلمية. وفيما يلي سنتطرق لبعض من جوانبه.

1.1.2 تعريف التنمية البشرية

يعرفPualStreetenالتنمية البشرية على أنها "مفهوم يتضمن تحسين الظروف البشرية، وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها " (الدعمة، 2009، صفحة 15). أما Mahboub Ul hak فيعرفها على أنها "مفهوم يهدف إلى زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحدا من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه الحياة الإنسانية " (الدعمة، 2009، صفحة 15)

ويعتبر تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أهم تعريف للتنمية البشرية من حيث شيوعه واستخدامه، إذ عرفها سنة 1990 من خلال أول تقرير للتنمية البشرية على أنها "عملية توسيع خيارات الناس، وأهم هذه الخيارات هي أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا متعلمين ويتمتعون بمستوى معيشي لائق للحياة؛ وخيارات إضافية تشمل الحريات السياسية، حقوق الإنسان واحترام الذات "(UNDP, 1990, p. 10)؛ ما يميز هذا التعريف هو تحديده للخيارات المعنية بالتوسيع، والأهم من ذلك هو تصنيفها حسب أولوياتها إلى خيارات أساسية تشمل الحياة الطويلة الصحية، التعلم، ومستوى المعيشة اللائق؛ وخيارات إضافية كالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الذات، ويؤكد على أن الإنسان هو غاية التنمية، إلا أن هذا التعريف لا يشير إلى وسيلة هذه التنمية.

وقد تم استدراك ذلك في تقريره لسنة 1993 حيث تم تعريف التنمية البشرية على أنها " تنمية الناس بالناس ومن أجل الناس؛ التنمية بالناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية، سواء في الصحة أو التعليم أو المهارات، بحيث يستطيعون العمل بشكل منتج وخلاق؛ والتنمية لأجل الناس تعني ضمان أن النمو الاقتصادي المتولد يتم توزيعه على نطاق واسع وعادل إلى حد ما "(UNDP, 1993, p. 3).

من خلال ما تقدم يمكن تعريف التنمية البشرية على أنها: التنمية التي تعتمد على قدرات الناس المادية والمعنوية لتصل إلى توسيع وتحقيق خياراتهم الأساسية في التعليم والصحة والمعيشة اللائقة، وخياراتهم التكميلية في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وغيرها، على أن تتم هذه العملية ضمن الإطار الثقافي الخاص بكل مجتمع، تجنبا لظاهرة التحضر دون التقدم.

2.1.2 مبادئ التنمية البشرية:

ذكرت أربعة مبادئ للتنمية البشرية من قبل محبوب الحق وهي الإنصاف، الكفاءة، المشاركة والاستدامة. وذلك كما يلي:(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 66)

- الإنصاف: ويشير إلى مفهوم العدالة، النزاهة والشفافية، كما يتضمن فكرة العدالة التوزيعية لجميع البشر خاصة من حيث الوصول إلى الفرص والنتائج، كما ويتصل بمفهوم المساواة التي تعني المساواة في المعاملة بين جميع الناس ولكنه يختلف عنه،

فمبدأ الإنصاف يقر بأنه لا بد من معاملة تفضيلية لأولئك الذين يعانون من فرص غير متكافئة بسبب مختلف العقبات التي يواجهونها، مثل الفقراء، النساء، الأقليات العرقية والفئات الأخرى المحرومة من السكان، هؤلاء قد يحتاجون إلى تدابير خاصة لتمكينهم من الحصول على نفس المستوى من الفرص.

- الكفاءة: لا ينبغي الاهتمام بالعدالة التوزيعية على حساب الكفاءة في النظام، فالكفاءة تقليديا تعرف بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أما من منظور التنمية البشرية فتعرف كأسلوب أقل تكلفة للوصول إلى الأهداف من خلال التدخلات المختلفة لتعظيم الفرص للأفراد والمجتمعات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، المادية والمؤسسية، ومن الضروري إثبات أن التدخل المختار هو الذي يوفر أفضل النتائج في توسيع الخيارات والتمكين والاستغلال الأمثل للفرص من قبل الأفراد، وعند تطبيق هذا المبدأ لابد من تصور الكفاءة في سياق ديناميكي فما هو كفاءة في لحظة زمنية معينة قد لا يكون كذلك على المدى الطويل.

- المشاركة والتمكين: يعرف التمكين بأنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان، كما يرتبط التمكين الذي يعتبر قيمة جوهرية بالعديد من نتائج التنمية.

- الاستدامة: ويقصد بها الاستدامة في جميع المجالات الاجتماعية، السياسية، المالية، والاستدامة البيئية، هذه الأخيرة التي تعني تحقيق نتائج تنموية دون تعريض قاعدة الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي في المنطقة للخطر، ودون أن يؤثر ذلك على إمكانيات الأجيال اللاحقة، وتشير الاستدامة المالية إلى الطريقة التي يتم بها تمويل التنمية خاصة وأنه لا ينبغي للتنمية أن تؤدي بالبلدان إلى شراك الديون، أما الاستدامة الاجتماعية فتتعلق بطريقة ضمان مشاركة وانخراط الفئات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات في عملية التنمية والتحكم في العناصر التخريبية والهدامة، بالإضافة إلى ضمان الحرية الثقافية واحترام التنوع الثقافي.

2.1.3 أهداف التنمية البشرية:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في المتغيرات الاقتصادية، الكلية والجزئية، بينما تولي التنمية البشرية اهتماماً للمتغيرات الاجتماعية المتعلقة بخيارات الناس للعيش بمستوى لائق واكتساب المعرفة والارتقاء بالمستوى الصحي، وذلك فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر، مع العناية بتوزيع ثمار التنمية، وقد تختلف طبيعة الأهداف وأهميتها من بلد لآخر حسب مستوى تقدمه، وبالنسبة للدول النامية فإن من جملة ما تسعى التنمية البشرية لتحقيقه ما يلي:(حسنة، 2018)

- زيادة نسبة التشغيل: تولدت عن أساليب التنمية غير المناسبة التي اعتمدتها البلدان النامية فيما مضى نتائج سلبية، تمثلت في إيجاد قطاع صناعي متطور يستخدم التقنية المتطورة مع احتفاظ بقية القطاعات بسمات التخلف واستخدامها للأساليب القديمة. وقد تطلب هذا القطاع المتطور استخدام الأساليب كثيفة رأس المال بغية موافاته بأحدث الابتكارات ، وهو الأمر الذي عجزت عنه البلدان النامية لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة. وفي الوقت الذي كان يرجى من ذلك القطاع توفير فرص العمل، لم يحقق زيادة حقيقية في تشغيل الأيدي العاملة، وإذا ما أضيف الكم الفائض الموجود في القطاع الزراعي يتضح حجم البطالة الموجودة في تلك البلدان؛ وعليه، ومن أجل تحقيق تنمية حقيقية لابد أن تضع الدولة نصب عينيها هدف زيادة نسبة التشغيل وتخفيف حجم البطالة في بلدها كواحد من أهم الأهداف التي تسعى التنمية البشرية لتحقيقها.

- إشباع الحاجات المتعددة للأفراد: لا تهدف التنمية البشرية إلى زيادة الدخل النقدي وحسب، بل تسعى إلى تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي، أي زيادة السلع والخدمات (كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم الأساسي وتوفير السكن، والنقل والمواصلات) لذا فإن نجاح هذه التنمية يتوقف على مقدار النمو المتحقق في زيادة مستوى الإشباع لدى أفراد المجتمع في الأهداف المذكورة.

- تهدف التنمية البشرية إلى تخفيف نسبة الفقراء، عن طريق إعادة النظر في عملية توزيع الدخل، بحيث تتم محاولة تخفيض هذه النسبة وبقدر معين وعلى فترات محددة. ولا يتم تحقيق هذا الهدف بمعزل عن تحقيق الهدف الأول، إذ أن توفير فرص العمل الملائمة من شأنه أن يزيد الدخل.

2.2دليل التنمية البشريةHDI:

قـام الـ UNDP عـام 1990 بإصـدار دليـل التنميـة البشـرية (HDI)، والـذي يتكـون مـن ثلاثـة مؤشـرات أساسـية، تتعلـق بالحيـاة المديـدة الصحيـة والمسـتوى التعليمي والمسـتوى المعيشي اللائق، كما قـام فيما بعـد باسـتنباط أدلـة مكملـة ومعدلـة لهـذا الـدليل، كـدليل التنميـة البشـرية المعـدل بعامل عـدم المسـاواة (IHDI)، دليـل التنميـة حسـب الجنس (GDI)، دليـل الفـوارق بين الجنسين (GII) ودليـل الفقـر المتعـدد الأبعـاد (MPI). بالإضـافة إلى عـدة مؤشـرات متعلقـة بالصحة، التعليم، تخصيص المـوارد، الكفاءات الاجتماعية، الأمن، البيئة، الشعور بالرفاه وعدة مؤشرات تكميلية في مواضيع ذات صلة.

الـHDIهـو عبـارة عـن " دليـل مركـب يقـيس متوسـط الإنجـازات في ثلاثـة أبعـاد أساسـية للتنميـة البشـرية، هي الحيـاة المديـدة والصحية، المعرفة والمستوى المعيشي اللائق(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 161). ويتكون هذا الدليل من ثلاثة مؤشرات أساسية هي:(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 161)

- العمر المتوقع عند الـولادة: وهـو عـدد السـنوات التي يتوقـع أن يعيشـها مولـود جديـد إذا بقيـت أنمـاط معـدلات الوفـاة المسـجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته؛

- المعرفة معبرا عنها بمعدل مشترك لكل من: * متوسـط سـنوات الدراسـة: هـو متوسـط سـنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئـة العمريـة 25 سـنة فمـا فـوق، اسـتنادا إلى مسـتوى التحصـيل العلمي للسـكان محسـوبا بسـنوات الدراسـة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم. * العـدد المتوقع لسـنوات الدراسـة: عـدد سـنوات الدراسـة التي يتوقـع أن يتممها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل؛

- نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: وهو مجموع الدخل في اقتصاد معين أي حصيلة قيمة الإنتاج وملكية عوامل الإنتاج تطرح منها المداخيل التي تنفق على استخدام عوامل الإنتاج التي تمتلكها اقتصاديات العالم الأخرى، وتحـول إلى قيمـة الـدولار المعتمدة دوليا على أساس معدلات معادل القوة الشرائية، وتقسم على عدد السكان المسجل في منتصف السنة.

ويعتبر HDI دليلا عاما وتلخيصي، فبالإمكان استخدامه في أي دولة مما يساعد في التعرف على مكانتها من حيث درجة التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى حسب الافتراضات التي استند إليها الدليل(صالح، 2014، صفحة 23). ويعتمد في حسابه على البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية المختصة التي تتمتع بالصلاحية، وتملك الموارد والخبرات اللازمة لجمع البيانات الوطنية حول المؤشرات المحددة.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، صفحة 153)

لكل بعد من أبعاد HDI قيمة قصوى وقيمة دنيا متعارف عليها، حيث أن القيم الدنيا تم تحديدها على أساس الملاحظات المسجلة خلال 30 سنة ماضية، أما القيم القصوى فيتم تحديدها على أساس توقعات السنوات المقبلة(Touhami, 2010). والجدول 1 يوضح القيم المحددة لكل بعد من أبعاد الدليل.

الجدول 1: القيم القصوى والدنيا لمكونات الـ HDI

المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
العمر المتوقع عند الولادة (السنوات)	20	85
متوسط سنوات الدراسة (السنوات)	0	15
العدد المتوقع لسنوات الدراسة (السنوات)	0	18
نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	100	75000

المصدر: (UNDP, 2015)

ويتم حساب كل مؤشر بالطريقة التالية: (CNES. UNDP, 2006, pp. 92, 93)

* مؤشر العمر المتوقع عند الولادة = (القيمة الملاحظة – القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى – القيمة الدنيا).

* مؤشر مستوى التعليم = (مؤشر متوسط سنوات الدراسة+ مؤشر العدد المتوقع لسنوات الدراسة)/2 حيث أن:

– مؤشر متوسط سنوات الدراسة = (القيمة الملاحظة – القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى – القيمة الدنيا).

– مؤشر العدد المتوقع لسنوات الدراسة= (القيمة الملاحظة – القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى – القيمة الدنيا).

* مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي= لو (PIB للفرد ب PPA) – لو (القيمة الدنيا) / لو (القيمة القصوى) – لو (القيمة الدنيا).

ويتم تجميع هذه المؤشرات من أجل حساب قيمة HDI،كما يلي:

HDI = (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة * مؤشر مستوى التعليم * مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي)$^{1/3}$

ويعد HDIمتوسطا هندسيا مرجحا، تنحصر قيمته بين الصفر والواحد، ويتم عمل تصنيف سنوي للدول حسب هذا الدليل، يحتوي على أربعة مجموعات(UNDP, 2015):

- الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا: HDIيساوي 0.8 فأكثر
- الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة: HDIما بين 0.700 و 0.799
- الدول ذات تنمية بشرية متوسطة: HDIما بين 0.550 و 0.699
- الدول ذات تنمية بشرية ضعيفة: HDIأقل من 0.550

والشكل 1 يلخص أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية HDI.

الشكل 1: أبعاد ومؤشرات دليل التنمية البشرية HDI

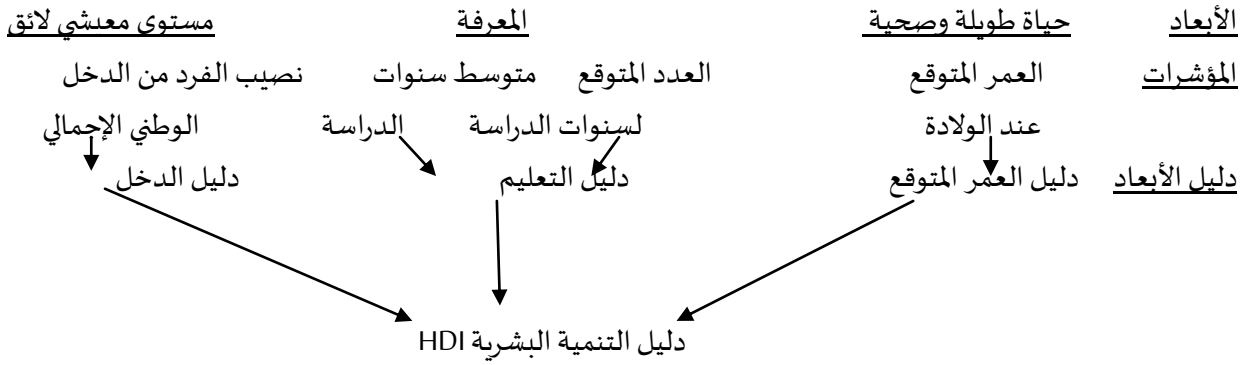

المصدر: (UNDP, 2015)

3.واقع التنمية البشرية في الجزائر

خلال هذا الجزء من الدراسة، سنتعرف على واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال نتائج دليل التنمية البشرية ومؤشراته الفرعية الممثلة لبعد الصحة، المعرفة والمستوى المعيشي، وذلك خلال الفترة 2010- 2017، حيث سنقوم بعرض وتحليل وتفسير مجموعة من البيانات والإحصاءات الملخصة لحالة التنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الدولة في هذا السبيل.

أحرزت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال التنمية البشرية، إذ تصنف ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة منذ سنة 2012 بترتيب 93 من بين 186 دولة؛ وتَواصل تقدمها خلال السنوات الموالية. والجدول 2 يوضح تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017.

الجدول 2: تطور دليل التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017

السنوات	الترتيب	قيمة الـ HDI	الفئـــة
2010	84	0.677	تنمية بشرية مرتفعة
2011	96	0.698	تنمية بشرية متوسطة
2012	93	0.713	تنمية بشرية مرتفعة

2013	93	0.717	تنمية بشرية مرتفعة
2014	83	0.736	تنمية بشرية مرتفعة
2015	83	0.745	تنمية بشرية مرتفعة
2016	-	0.752	تنمية بشرية مرتفعة
2017	85	0.754	تنمية بشرية مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لـ UNDP لسنوات: 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2018.

يعرض الجدول 2 تطور قيمة الـ HDI في الجزائر وترتيبها بين الدول وتصنيفها ضمن فئات التنمية البشرية خلال الفترة 2010- 2017، وذلك حسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبصفة شاملة فإن القراءة الجدولية تشير إلى تراوح ترتيب الجزائر الدولي في دليل التنمية البشرية ما بين 83 كأدنى مرتبة لها و 96 كأعلى مرتبة خلال فترة الدراسة؛ أما فيما يخص قيمة الـHDI، والذي كلما اقترب من الواحد (1) عبر ذلك عن التحسن والتقدم في مجال التنمية البشرية، فإن قيمته بالنسبة للجزائر تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت أدنى قيمة له 0.677 سنة (2010)، وأعلى قيمة 0.745 سنة (2017).وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الـ HDI تتأثر بالتغيرات التي تحدث في مكونات المؤشر، بما أنه عبارة عن متوسط هندسي مرجح بالتساوي لأبعاده الثلاث، حياة صحية وطويلة، التعليم (المعرفة) ومستوى المعيشة. حيث أن ضعف الأداء في أي بعد من هذه الأبعاد ينعكس مباشرة على الدليل بأبعاده الثلاثة، فليس هناك إمكانية للتعويض التام بين الأبعاد كما كان الحال عندما كان الـHDI يحسب بطريقة المتوسط الحسابي.ومن أجل تفسير تطورات الـ HDIفي الجزائر خلال الفترة المدروسة سيتم التطرق فيما يلي لكل مكون منه على حدة.

1.3 بعد الحياة الصحية والطويلة:

يقيس الـ UNDP بعد الحياة الصحية والطويلة من خلال مؤشر العمر المتوقع عند الولادة. والشكل2 يعكس تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017.

الشكل 2: تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017

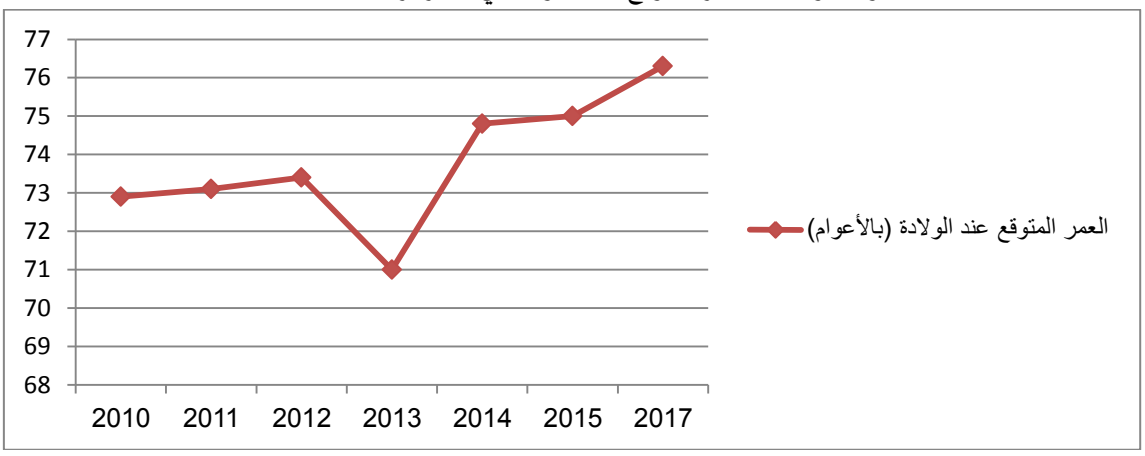

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لـ UNDP لسنوات: 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2018.

من خلال الشكل 2 يتضح أن هناك تذبذب في العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017) وذلك بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، إلا أن الاتجاه العام يدل على ارتفاعه بما يقارب ثلاث سنوات ونصف خلال فترة الدراسة، من 72.9 سنةً عام (2010) إلى 76.3 سنةً عام (2017) وهو من بين المعدلات المرتفعة ضمن دول المنطقة وكذا الدول النامية وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

ويرجع هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة إلى تحسن العوامل الصحية والاجتماعية في البلد خلال هذه الفترة. وتتمثل هذه العوامل على وجه الخصوص في انخفاض وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخمس سنوات، وتحسن في مجال الصحة العامة للسكان.

3. 1. 1 وفايات الرضع دون عمر السنة: تؤكد المعدلات المسجلة في هذا المجال خلال الفترة (2010- 2016) التحسن المستمر في العناية بالحالة الصحية للرضع، حيث انخفضت حالات الوفاة في هذه الفئة من 23.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام (2010) إلى 20.9 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام (2016)، وذلك بانخفاض قدره 2.8 نقطة خلال الفترة. وبالرغم من ذلك لا تزال هذه المعدلات مرتفعة بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة والجهود المبذولة في هذا المجال.

الجدول 3: تطور معدل وفيات الرضع في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل وفيات الرضع ‰	23.7	23.1	22.6	22.4	22	22.3	20.9

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاءات، 2016، صفحة 20)

بينما تزداد احتمالية وفيات الأمهات والمواليد الجدد خلال الفترة المحيطة بالولادة، فإنه يمكن تجنب عدد كبير من هذه الوفايات من خلال قدر أكبر من الاحترافية في الرعاية المقدمة أثناء الولادة وفترة ما بعد الولادة. وبالمثل، خلال الأسابيع الأولى من الحياة، يواجه المواليد ذوي الوزن المنخفض زيادة في خطر العدوى والوفاة؛ وإذا ما بقوا على قيد الحياة بعد تخطي ذلك، فإنهم يعانون في الأغلب من المرض والتطور العصبي غير الطبيعي كضعف البصر، ضعف الأداء المدرسي، زيادة تواتر الشلل الدماغي، الصمم والتوحد. حيث تدفع الأسر بشكل خاص والمجتمع عموما ثمنا باهظا لأي نوع من أنواع الإعاقة.

ولعل من أبرز الجهود المبذولة في هذا المقام، هو قيام الدولة والأجهزة المسؤولة بوضع برنامج وفيات الفترة المحيطة بالولادة 2006- 2009، والذي دخل حيز التنفيذ في أفريل 2006 على مستوى 234 مؤسسة صحية تقع في 20 ولاية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مؤشرات نتائج لهذا البرنامج من غير مؤشرات التأثير النهائي، ذات الطبيعة الديمغرافية المتمثلة في انخفاض مستوى وفيات الرضع والأطفال. كما تم وضع برنامج وفيات الفترة المحيطة بالولادة 2016- 2020، والذي يعكس الإستراتيجية الوطنية للحد من وفايات المواليد الجدد والتي تمثل 80 % من إجمالي معدل وفيات الرضع إلى أقل من 20 حالة وفاة لكل ألف مولود حي بحلول عام 2020. ويعرف برنامج وفايات الفترة المحيطة بالولادة، بأنه برنامج وقائي/ علاجي، بتدابير وقائية بسيطة وغير مكلفة يمكن الوصول إليها وفعالة. (MSPRH, 2016, pp. 8- 11)

3. 1. 2 احتمال وفيات الأطفال دون عمر الخامسة: شهد احتمال وفايات الأطفال دون عمر الخامسة، بدوره انخفاضا مطردا خلال الفترة (2010- 2016) وهذا ما يعكسه الجدول 4.

الجدول 4: تطور معدل احتمال وفيات الأطفال دون عمر الخامسة في الجزائر خلال الفترة 2010- 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتمال وفيات الأطفال دون عمر خمس سنوات ‰	27.5	26.8	26.1	26.1	25.6	25.7	25.4

المصدر:(الديوان الوطني للإحصاءات، 2016، صفحة 21)

حيث تظهر أرقام الجدول أن احتمال وفاة الأطفال قبل بلوغهم خمس سنوات قد كان 27.7 ‰ في عام (2010)، وانخفض ليصل إلى 25.4 ‰ عام (2016) بتحسن قدره 2.3 نقطة. ويتعرض الأطفال خلال سنواتهم الخمس الأولى لإمراض متعددة تؤدي بهم للوفاة، حيث يكون جهازهم المناعي قيد التطور؛ ومن بين هذه الأمراض الحصبة، شلل الأطفال، الخناق، الكزاز، الشاهوق، الالتهاب الرئوي، العقدية الرئوية والإسهال وغيرها. ويمكن حماية الأطفال من الموت جراء أحد هذه الأمراض عن طريق الوقاية باللقاحات.

في هذا الصدد تبذل الدولة مجهودات من أجل توفير اللقاحات وتقديم الرعاية الصحية للأطفال في هذه المرحلة العمرية الحرجة بقصد خفض احتمال وافيات الأطفال دون عمر الخامسة. وفي إطار الرؤية الإستراتيجية العالمية (2006- 2015) لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، التي تهدف إلى خفض معدلات الوافيات الناجمة عن أمراض يمكن الوقاية منها باللقاح؛ توفر الجزائر رزنامة تلقيح للرضع من الولادة إلى عمر 18 شهرا.

ووفقا للمسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات (2012/ 2013)، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق تغطية وطنية معتبرة في مجال تلقيح الأطفال قبل بلوغهم 12 شهرا، حيث بلغت نسبة الأطفال اللذين تلقوا جميع اللقاحات قبل بلوغهم 12 شهرا، 71.7% وهي نسبة مرتفعة، في حين أن نسبة الأطفال اللذين لم يلقحوا إطلاقا فهي لا تتعدى 1.6%. ويسجل مضاد السل (BCG) أعلى نسبة تلقيح في الجزائر مقارنة بباقي المضادات، إذ بلغت 98.3% بينما تراوحت نسب التلقيح بباقي المضادات ما بين 97.7% إلى 82.5% وهي على العموم نسب معتبرة. (ONS. MSPRH, 2015, p. 83)

3.1.3 الوفيات العامة: يتأثر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بعدد الوفيات العامة، فكلما زاد هذا الأخير أدى ذلك إلى تراجع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والعكس صحيح.

الجدول 5: تطور معدل الوفيات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010– 2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل الوفيات العامة ‰	4.37	4.41	4.53	4.39	4.44	4.57	4.42

المصدر: (الديوان الوطني للإحصاءات، 2016، صفحة 20)

من خلال بيانات الجدول 5 المتعلقة بتطور معدل الوفيات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2016) لكل ألف نسمة، يلاحظ أن هذا المعدل لم يشهد وتيرة واحدة، بل تأرجح مابين الارتفاع والانخفاض، حيث كان يبلغ 4.37 ‰عام (2010)،وارتفع خلال (2011) و (2012)بـ 4.41 ‰ و4.53 ‰ على التوالي، لينخفض في السنة الموالية، إذ بلغ 4.39 ‰، ليعود للارتفاع خلال السنوات الموالية ثم انخفض مجددا عام (2016)، حيث بلغ 4.42‰، وحسب الديوان الوطني للإحصاء في نشرته "ديمغرافيا الجزائر 2016"، عرفت هذه السنة تراجعا معتبرا في حجم الوفيات العامة المسجلة لدى مصالح الحالة المدنية، إذ بلغت 180000 وفاة، أي ما يعادل انخفاضا قدر بـ 3000 وفاة مقارنة بعام (2015)، مما أدى إلى تراجع معتبر للمعدل الخام للوفيات خلال هذه الفترة. وقد أثر هذا الانخفاض إيجابا على معدل العمر المتوقع عند الولادة حيث سجل زيادة بـ 6 أشهر (0.5 نقطة)، ليبلغ 77.6 سنة مقارنة بعام (2015).

2.3 بعد مستوى التعليم (المعرفة):

يعتمد الـ UNDP في تقييم مستوى التعليم على المؤشر الفرعي "متوسط سنوات الدراسة"، والمؤشر الفرعي "موسط سنوات الدراسة المتوقع".

1.2.3 مؤشر متوسط سنوات الدراسة: يمس هذا المؤشر الفئات العمرية من 25 سنة فما فوق، حيث يرصد متوسط عدد السنوات التعليمية التي أتمها الأشخاص فعلا بالنظر إلى السنوات التحصيلية المقررة في تلك البلد. والشكل 3 يوضح تطور متوسط سنوات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017).

الشكل 3: متوسط سنوات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

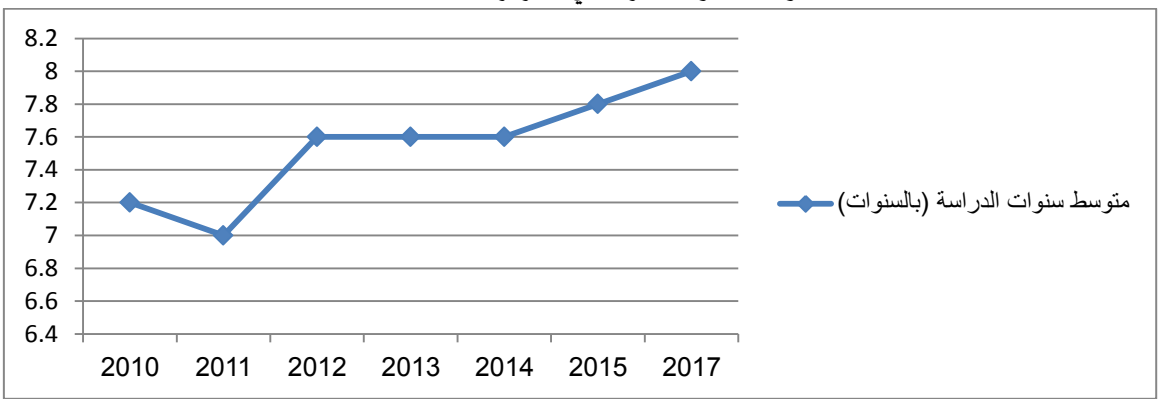

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لـ UNDP لسنوات: 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2018.

يظهر الشكل 3 مجموعة من التغيرات في متوسط سنوات الدراسة ما بين الانخفاض، الثبات والارتفاع. حيث انخفض هذا المتوسط في بداية الفترة من 7.2 سنة، عام (2010) إلى 7 سنوات، عام (2011)، ليرتفع بستة أشهر في السنة الموالية

ويحافظ على الثبات إلى غاية عام (2014)، بعدها ارتفع خلال السنوات الموالية، 7.8 سنة، عام (2015) و8 سنوات، عام (2017).

ورغم التحسن المسجل في متوسط سنوات الدراسة في الجزائر خلال الفترة المختارة، وخاصة في السنة الأخيرة أين بلغ 8 سنوات، وهو ما يقابل مستوى الطور المتوسط، تبقى هذه النتائج دون المستوى المطلوب بالنظر إلى عدد السنوات التحصيلية المقررة في الجزائر والتي تصل إلى 15 سنة (5 سنوات في الطور الابتدائي، 4 سنوات في الطور المتوسط، 3 سنوات في الطور الثانوي و3 سنوات على الأقل في المرحلة الجامعية). ويعتبر التسرب المدرسي من أهم العوامل التفسيرية لهذه الحالة. والذي ارتفع من 5.48% في السنة الدراسية (2009- 2010)، إلى 6.33% في السنة الدراسية (2012- 2013) في الأطوار التعليمية الثلاث (الابتدائي، المتوسط والثانوي) وذلك بالرغم من حرص الدولة على ديمقراطية التعليم ومجانيته، وتحسين ظروف التمدرس والسعي الدائم في سبيل الإصلاح البيداغوجي. وينتشر التسرب المدرسي في المناطق الريفية والنائية أكثر منه في المناطق الحضرية لعدة أسباب اجتماعية، ثقافية واقتصادية.

3. 2. 2 متوسط سنوات الدراسة المتوقع: يقاس متوسط سنوات الدراسة المتوقع بالنسبة للأطفال الملتحقين بالدراسة في عمر الستة سنوات، حيث يعبر عن عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتممها الطفل مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل. والشكل 4 يجسد تطورات متوسط سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017).

الشكل 4: متوسط سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

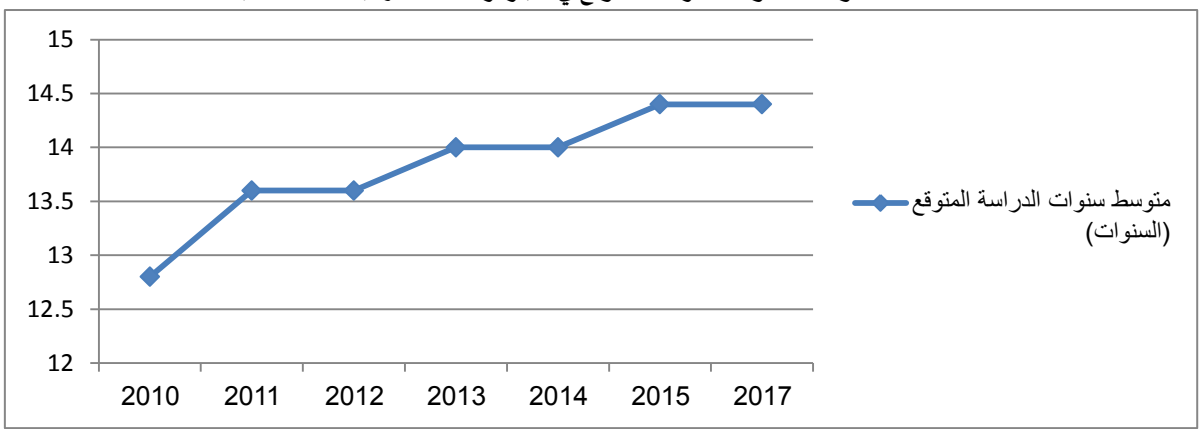

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لـ UNDP لسنوات: 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2018.

من خلال الشكل 4 يلاحظ أن متوسط سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر خلال الفترة المختارة، قد شهد بالتناوب مراحل من الارتفاع ومراحل من الثبات، لكنه لم ينخفض أبدا، وتلك إحدى الأمور الايجابية. ارتفع هذا المتوسط المتوقع عام (2011) إذ بلغ 13.6 سنة، بينما كان في حدود 12.8 عام (2010)، أي أنه زاد بمكسب قدره ثمانية أشهر. وشهد ثباتا في العام الموالي ليرتفع إلى 14 سنة في عامي (2013 و2014)، ثم ارتفع مرة أخرى بأربعة أشهر خلال العامين (2015 و2017) إذ بلغ 14.4 وهي أعلى قيمة له.

3. 3 بعد مستوى المعيشة:

يعتمد الـ UNDP في قياس مستوى المعيشة مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، والشكل 5 يجسد تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017).

الشكل 5: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)

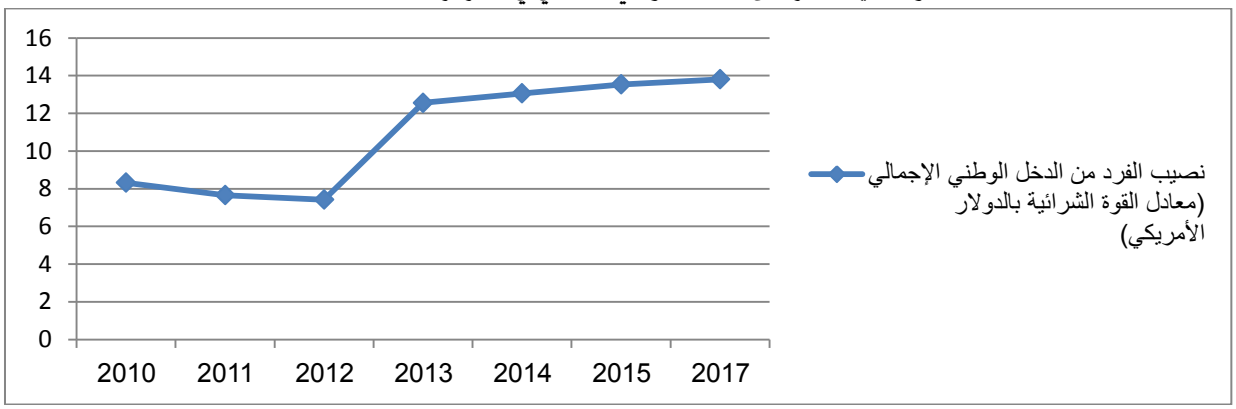

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لـ UNDP لسنوات: 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2018.

من خلال الشكل 5 يلاحظ وجود فترتين متمايزتين في تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالجزائر، حيث تمتد الفترة الأولى من (2010) إلى (2012)، وتتميز بضعفه وانخفاضه، إذ تراجع من 8.320 عام (2010) إلى 7.418 عام (2012) ويرجع ذلك إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري العالمية (2008) التي أثرت على الاقتصاد الجزائري؛ أما الفترة الثانية فتمتد من (2013) إلى غاية (2017)، أين شهد نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي ارتفاعا مستمرا من 12.555 عام (2013) إلى 13.802 عام (2017).

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من الأزمة التي أصابت قطاع المواد الهيدروكربونية خلال النصف الثاني من عام (2014)، إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي لم يتأثر بل وواصل ارتفاعه؛ ويرجع ذلك لتصدي الاقتصاد الجزائري لتداعيات الأزمة بتحقيق معدل نمو بلغ 3.9% عام (2015) مقابل 3.8% عام (2014)، فبالرغم من انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على المالية العامة، سمح الاستثمار العام المطرد وسخاء سياسة إعادة التوزيع بالحفاظ على وتيرة النمو؛ كما سجل الاستثمار في القطاع العام متوسط نمو بلغ 12% بين عامي (2011) و(2015)، كما ناهزت النفقات الاجتماعية نسبة 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام (2015).(اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016، صفحة 8).

كما كان لبرامج إعادة الإعمار الوطني الدور في تحسن نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، وزيادة كبيرة في الطلب الداخلي الذي كان مدفوعا بالنفقات العامة؛ وقد انطلقت مسيرة إعادة الإعمار الوطني من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- 2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010- 2014)، هذا الأخير الذي استلزم ميزانية قدرها 21214 مليار دج، حيث أن 40% من هذه الميزانية وجهت لتحسين التنمية البشرية ضمن جملة من المحاور الأساسية، و40% أيضا خصصت لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية، بينما تتوزع 20% المتبقية بين دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير اقتصاد المعرفة.(برازي، 2013، صفحة 21، 22). كما تم إطلاق البرنامج الخمسي للفترة (2015- 2019) بميزانية تقدر بـ 22100 مليار دج، ويهدف هذا البرنامج في مجمله إلى تنويع الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، حماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر.

4. تحليل النتائج:

شهدت قيمة الـ HDI في الجزائر خلال الفترة 2010- 2017 ارتفاعا مطردا، حيث انتقلت من 0.677 عام (2010) إلى 0.754 عام (2017)، وهذا ما يبرهن وجود جهود مبذولة في مجال التنمية البشرية من قبل الدولة، حيث توزعت هذه الجهود على مختلف أبعاد الدليل، كما سيتم توضيحه فيما يلي:

- بالنسبة لبعد الحياة الصحية: فإن الاتجاه العام لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة كان الارتفاع بما يقارب ثلاث سنوات ونصف خلال فترة الدراسة، وقد انتقل من 72.9 سنةً عام (2010) إلى 76.3 سنةً عام (2017). حيث يعتبر من بين المعدلات المرتفعة ضمن دول المنطقة وكذا الدول النامية؛ ويرجع هذا التحسن في العمر المتوقع عند الولادة إلى انخفاض وفايات الرضع

دون عمر السنة، وتراجع معدل احتمال وفايات الأطفال دون عمر الخامسة وهذا بفضل جهود السلطات الوصية في وضع وتنفيذ برامج وفايات الفترة المحيطة بالولادة، ونجاحها في توفير اللقاحات وتحقيق تغطية وطنية معتبرة في مجال تلقيح الأطفال قبل بلوغهم 12 شهرا. أما فيما يخص معدل الوفايات العامة فقد كان متدبدبا ما بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة وبالتالي، فإن تأثيره على العمر المتوقع عند الولادة لم يكن في اتجاه واحد، أي أنه أثر في تطوره بشكل سلبي تارة وبشكل ايجابي تارة أخرى.

- بالنسبة لبعد مستوى التعليم: سجلت الجزائر تحسنا في متوسط سنوات الدراسة خلال الفترة المختارة، وخاصة في السنة الأخيرة أين بلغ 8 سنوات وهو ما يقابل مستوى الطور المتوسط. إلا أنها تبقى نتائج دون المستوى المطلوب بالنظر إلى عدد السنوات التحصيلية المقررة في الجزائر والتي تصل إلى 15 سنة؛ ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ظاهرة التسرب وخاصة في الأطوار التعليمية الثلاث (الابتدائي، المتوسط والثانوي)، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يسجل أن متوسط سنوات الدراسة المتوقع في الجزائر قد شهد فترات من الارتفاع وفترات من الثبات، لكنه لم ينخفض أبدا خلال الفترة المختارة، وتلك إحدى الأمور الإيجابية، فقد ارتفع من 12.8 سنة عام (2010) إلى 14.4 سنة عام (2017)، ويعود هذا التحسن إلى حرص الدولة على ديمقراطية التعليم ومجانيته، وتحسين ظروف التمدرس والسعي الدائم في سبيل الإصلاح البيداغوجي.

- بالنسبة لبعد مستوى المعيشة: والمعبر عنه بمؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، والذي تميز بالضعف والانخفاض خلال الفترة (2010- 2012) إذ تراجع من 8.320 عام (2010) إلى 7.418 عام (2012) نتيجة تأثير أزمة الرهن العقاري العالمية (2008) على الاقتصاد الجزائري؛ بينما اتسم بالارتفاع المستمر خلال الفترة (2013- 2017) بسبب انحسار تداعيات أزمة الرهن العقاري من جهة، ومن جهة أخرى، سياسة الدولة في إعادة توزيع الدخل عن طريق النفقات العامة الممارسة من خلال برامج إعادة الإعمار الوطني للفترتين (2010- 2014) و (2015- 2019).

5.خاتمة:

كإجابة عن إشكالية الدراسة، يمكننا القول استنتاجا، أن التحسن الذي شهده دليل التنمية البشرية (HDI) للجزائر خلال الفترة (2010- 2017)، كان ثمرة الجهود التنموية التي بذلتها الدولة، خلال الفترة المذكورة، حيث أدت إلى تحسن في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، أي تحسن في الحياة الصحية؛ وارتفاع في متوسطات سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة، مما يعني تحقيق ارتقاء في مستوى التعليم؛ بينما كان نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي أقل المؤشرات تحكما، حيث تأثر بالوضع الاقتصادي العالمي خلال بداية الفترة أين شهد انخفاضا، ليعود إلى التحسن بعد ذلك بفضل برامج إعادة الإعمار الوطني، والتي ساهمت بالتالي في تحسين مستوى المعيشة.

وأخيرا نخلص إلى تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة القيام بتشخيص لظاهرة التسرب المدرسي في الجزائر، ومن ثم التصدي لمسبباتها؛
- مواصلة مسيرة التنمية والتقدم من خلال برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والحرص على عدم تراجع مؤشرات التنمية البشرية؛
- تعزيز التعاون مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، من أجل الاستفادة من تجاربها خاصة في مجالي الصحة والتعليم؛
- إيجاد سبل تفعيل مشاركة المجتمع في عملية التنمية البشرية، للاستفادة من القدرات والطاقات البشرية التي هي وسيلتها وغايتها في نفس الوقت؛
- وضع الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمات الخارجية والداخلية على حد سواء؛
- التركيز أكثر على خفض معدلات الوفايات العامة من خلال تعزيز توفير الخدمات الصحية المجانية وتيسير الحصول على الأدوية، والاهتمام بتطوير المنشآت الصحية والطبية وزيادة أعدادها خاصة في المناطق النائية.

6. قائمة المراجع:

1. إبراهيم مراد الدعمة. (2009). *التنمية البشرية- الإنسانية- (بين النظرية والواقع)*. عمان: دار المناهج.
2. الديوان الوطني للإحصاءات. (2016). *ديمغرافيا الجزائر*. الجزائر: الديوان الوطني للإحصاءات.
3. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. (2016). *التقرير السنوي*. نيويورك: الأمم المتحدة.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). *تقرير التنمية البشرية (المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر)*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). *تقرير التنمية البشرية*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. خير الدين معطي الله، سامية برازي. (11/ 12 03، 2013). مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014. *البرامج التنموية وأثرها في تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014* . سطيف، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير.
7. عمر عبيد حسنة. (2018). *إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية*. تاريخ الاسترداد 12 12, 2018، من http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&ChapterId=3&BabId=1&startno=0&CatId=201&BookId=2098
8. كمال صالح. (2014). *مؤشرات قياس الرفاه الإنساني(محاولة لنموذج عربي)*. عمان: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
9. CNES. UNDP. (2006). *Rapport national sur le développement humain.* Algérie: UNDP Algérie.
10. MSPRH. (2016). *Programme National Périnatalité 2016- 2020.* Algérie : MSPRH.
11. ONS. MSPRH. (2015). *Enquete par grappes à indicateurs multiple (MICS) 2012- 2013.* Algérie: ONS.
12. Touhami, A. (2010). *A propos de l'IDH et de Doing Business*. Retrieved 01 02, 2018, from Economia HEM research center: http://economia.ma/content/propos-de-lidh-et-de-doing-business-0
13. UNDP. (1993). *Humain Development Report.* New York: Oxford University Press.
14. UNDP. (1990). *Human Development Report* . New York: Oxford University Press.
15. UNDP. (2015). *Technical notes.* Retrieved 12 07, 2018, from Humain development report: http://hdr.undp.org/